نادية محمود مصطفى *

التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي:

بروز الأبعاد الحضارية الثقافية ٣/٣

(الصفحات ٧١- ١٠٢)

ملخّص

دراسة التحديات الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي ليست بمعزل عن دراسة وضع المسلمين. والتحدي له وجهان: الاول – استبعاد الأمة واقصاؤها وإذابتها ودثر نموذجها الحضاري، وليس هياكلها السياسية فقط. الثاني – قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات بأنماط مختلفة من الاستجابات. ولذلك فإن إطار التحليل ينقسم بين محاور أربعة: الاول - خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: أطروحة العولمة. الثاني – وضع المسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي: بين أطروحات صدام الحضارات وأطروحات التهديد الإسلامي للغرب. والثالث – يتناول السياسات الغربية: مصادر التحديات ومجالاتها. الرابع – دلالات الأحداث الكبيرة (مثل ١١ سبتمبر ٢٠٠١) وانعكاساتها على التحديات التي تواجه العالم الإسلامي.

في القسم الأول والثاني تناولت الباحثة المحورين الأول والثاني مع عرض للمحور الثالث . الذي أوضح أهمية البعد الثقافي الحضاري في التحديات التي تواجه المسلمين، وأن المواجهة ليست حول السياسة فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها.

في هذا القسم تتناول الباحثة أزمات الأمة من الخارج، إكمالاً للمحور الثالث وتدخل في المحور الرابع، لتقدم رؤية أولية لوضع العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين.

* – باحثة مصرية وأستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة .

رابعًا ـ إدارة مشاكل وأزمات الأمة من الخارج، سياسات تفكيك العلاقات الإسلامية ـ الإسلامية وبعيدًا عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية:

تشابكت دائمًا أنماط العلاقات فيما بين الدول الإسلامية مع نظائرها وبين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية، ولقد تنامى تأثير الأخيرة على حساب الأولى. وقدم لنا التاريخ عبر مساره خلال القرنين الأخيرين ـ قرني الضعف ـ الكثير من النماذج التي اختلفت مدلولاتها ونتائجها بالمقارنة بنظائرها في قرون سابقة، أي في مرحلة القوة والوحدة.

وإذا كانت التجزئة القطرية هي الميراث الأول من الاستعمار بعد تصفيته في صورته التقليدية، فلقد تنامت وتعمقت ملامح ومشاهد تكرس التجزئة وعواقبها، متمثلة في مستويات عدة ولقد تجسدت هذه الملامح بشدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتراكمت مدلولاتها على نحو يوضح مدى تكدس التأثيرات الخارجية السلبية على العلاقات الإسلامية ـ الإسلامية، في وقت وصلت فيها قواعد هذه الأخيرة إلى درجة من التهافت الذي مكن لهذه التأثيرات الخارجية من ممارسة تأثيراتها السلبية. ولقد تجسدت أهم أشكال تحديات العمل الجماعي الإسلامي في تلك التحديات التي تواجهها منظمة المؤتمر الإسلامي وتؤثر على فعاليتها[1]، ناهيك عن تحديات توزيع الأدوار، والترتيبات البديلة، ومقاومة العقوبات، وتنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة، وسبل تنمية أواصر النصرة للأقليات المسلمة:

١ ـ نزاعات أهلية أو حروب إقليمية أو تنافسات دولية حول مناطق تتولى إدارتها أطراف ثالثة غير إسلامية، وحيث يتم اللجوء للخارج لحل الأزمات وإيقاف الحروب، مما يفسح الفرصة للتدخلات الخارجية لتحقيق مصالحها، في نفس الوقت الذي يغيب فيها الدور الإسلامي. يكفي هنا التذكرة بمحدودية فعالية الدور الإسلامي بالمقارنة بالقوى الأخرى تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية، والحرب على العراق، وتجاه الصراع في أفغانستان، تجاه الصومال، تجاه البوسنة وكوسوفا وتجاه الشيشان وكشمير، ولعل ما آلت

إليه إدارة توازنات القوى حول الصراع الدولي على آسيا الوسطى والقوقاز من أبرز وأحدث الأمثلة على تراجع الأدوار العربية والإسلامية (الإيرانية والتركية) لصالح أدوار القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والتي تلعب إسرائيل حليفها الاستراتيجي دورًا أساسيًا في توازنات هذه المناطق[٢].

٢- تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى: مصر، إيران، تركيا، السعودية، باكستان، ماليزيا.. في بعض المجالات، بل تدهور العلاقات بين بعضها حول بعض القضايا. ويكفي هنا التذكرة بالتنافس التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني حول وسط آسيا، النزاعات التركية ـ العربية؛ التحالف التركي الإسرائيلي، التوترات الإيرانية ـ المصرية، فهل يمارس الدور الخارجي تأثيره على هذه المحاور إلى جانب تأثيرات الاختلاف بين نماذج هذه الدول الأركان: النموذج الشيعي الثوري في إيران، النموذج العلماني في تركيا، النموذج شبه التعددي في مصر، النموذج الملكي في السعودية؟

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت قيادة العالم الإسلامي قد تنازعتها في بعض المراحل دول كبيرى إسلامية: الدولة العباسية، الدولة الأموية في الأندلس، ثم الدولة العثمانية والدولة المملوكية، ثم الدولة العثمانية والدولة الصفوية، فإن الدول الكبرى الإسلامية الراهنة لا تتنازع قيادة العالم الإسلامي؛ لأن هذا المستوى من الحركة (أي الدائرة الإسلامية) لا يحوز لدى جميعها نفس الأولوية والاهتمام، بل ربما سقط تمامًا لدى البعض. ولذا تصبح صراعات المصالح القومية محركًا أساسيًا...

إن تداخلات هذه الشبكة من التفاعلات ومدلولاتها بالنسبة لمصالح الأمة في مجموعها، تعد وغيرها من أقوى المشاهد على ما أضحى للتحالفات مع الآخر من تأثيرات سلبية على التحالفات الإسلامية وعلى مراكز القوى الإسلامية.

من هنا يمكن أن نفهم أيضًا الدلالات السلبية لمصطلح دول الجوار الذي تطلقه دوائر عربية رسمية وغير رسمية على إيران وتركيا وعلى إسرائيل وإثيوبيا على حد سواء.

فإن هذا المصطلح يدخل في الدائرة الإسلامية أطرافًا أخرى غير إسلامية بحكم الجوار الإقليمي، وبعضها على قدم المساواة مع دول وشعوب إسلامية، ارتبطت مع الدائرة العربية بعلاقات تعاون أو صدام في إطار تاريخ توازنات القوى الإسلامية وتفاعلاتها. ولذا ـ وتزكية للأبعاد الحضارية الإسلامية المشتركة بين أركان الشعوب الإسلامية الكبرى الثلاثة العربية، التركية، الفارسية – فلابد وأن يتراجع مصطلح دول الجوار أمام مصطلح : أركان الأمة غير العربية.

٣- قبول العقوبات والحصار الذي فرضته القوى الكبرى على بعض الدول الإسلامية باسم الشرعية الدولية، والعقوبات التي فُرضت لسنوات على العراق من أصرخ الأمثلة. حقيقة كان لهذه العقوبات مغزى في بداية الهجوم العراقي على الكويت، ولكن بعد انتهاء الحرب، وبعد تدمير قدرات العراق، ومع تكرار الأزمات حول رفع هذه العقوبات، فقد برز التساؤل: متى يمكن أن تسقط الدول الإسلامية هذه العقوبات؟ وهل لابد وأن تنتظر قرارًا من الشرعية الدولية في حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا انتهكتا هذه الشرعية حين وجهتا ضرباتهما العسكرية المتقطعة للعراق بدون قرار من الشرعية الدولية؟

إن العقوبات المفروضة على جنوب السودان وإيران، وإن اختلفتا عن عقوبات العراق، إلا أنهما يثيران أيضًا التساؤل حول دوافعهما وحول أسانيد ومبررات سكوت الدول الإسلامية عن انتقادها أو تخطيها أو السعي لرفعها أم أن الأمر يحتاج لما احتاج إليه تجميد العقوبات على ليبيا وهو الأمر الذي لعبت فيه مصر والسعودية دورهما الواضح حتى تم التوصل إلى حل لأزمة لوكيربي[٣].

٤- طرح ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية كبديل لأطر جماعية قائمة. وعلى رأس هذه الترتيبات البديلة التي تم طرحها خلال التسعينيات: المتوسطية والشرق أوسطية، وهي صياغات نهاية القرن العشرين لصياغات سابقة ظهرت في ظل سياقات إقليمية

وعالمية مختلفة. ولم تحظ مشروعات إقليمية وعبر إقليمية في العالم الإسلامي بمثل ما حظي به هذان المشروعان من اهتمام، لأنهما ولدا بقوة دفع أوروبية وأمريكية وكمكونات من الخطط الاستراتيجية الكلية تجاه المنطقة العربية[٤]. وفي المقابل لم تلق ترتيبات مكملة إسلامية، تزامنت في مولدها مع هذين المشروعين، نفس الاهتمام وعلى رأس هذه الترتيبات المكملة، مجموعة الدول الثماني الإسلامية[٥].

ومما لا شك فيه أن القراءة في دوافع مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية وأهدافها وفي أبعادها الثلاثة، وفي خطوات تنفيذها حتى الآن، وفي الانتقادات التي تعرضت لها وخاصة من المنظورات العروبية والإسلامية، لتبين لنا كيف أنها تمثل قوة جذب نحو المركز وقوة طرد مركزية عن الدائرة العربية والإسلامية. وازداد الوضع خطورة مع الشرق أوسطية التي اقترن تدشنيها بالسلام العربي الإسرائيلي، والتي انبنت بمبرراتها وأسانيدها على اعتبارات المصالح المادية أساسًا مع تخطي كل اعتبارات العقيدة والهوية والحضارة والتاريخ، بل ووقائع الوضع الراهن الذي ينوء بالاحتلال الإسرائيلي وسياسات التوسع والسيطرة الإسرائيلية. بعبارة أخرى فإن هذين النمطين من الترتيبات البديلة تمحورا حول التقاطع بين دائرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد وبين دائرة استراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه إعادة ترتيب المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فإذا كانت عملية التسوية السلمية قد بدأت تحت تأثير معطيات إقليمية (نتائج الحرب الأمريكية على العراق) ومعطيات عالمية (ما بعد الحرب الباردة) فإن هذه الترتيبات البديلة كانت تدعم هذه العملية، وحين انهارت هذه العملية انهارت معها الشرق أوسطية وأخذت المتوسطية في المعاناة.

خلاصة القول، إنّ المشاهد لتبين أن من أهم التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية على هذا الصعيد تتلخص كالآتي: تحدي توزيع الأدوار بين الدول الأركان في نطاق استراتيجية إسلامية لتعبئة جهود التنمية وإدارة الأزمات، تحدي مقاومة العقوبات

وتدعيم التضامن الجماعي في مواجهة التدخلات الخارجية من خلال أداة العقوبات التي تنال من الشعوب أكثر مما تنال من النظم، تحدي مراجعة متطلبات الترتيبات البديلة التي تكون على حساب متطلبات الأطر الجماعية الإسلامية العامة أو الإقليمية. وأخيرًا تحدي تنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة إذا كان يتعذر إعادة بنائها من القمة السياسية، حيث إن طبيعة النظام الدولي الآن ـ في ظل خصائص ما بعد الحرب الباردة وعمليات العولمة (كما رأينا) تسمح بظهور المجتمع المدني الدولي، حيث تنامت وتزايدت منظمات المجتمعات المدنية في الدول المختلفة، وحيث تنامت شبكات التفاعلات بين هذه المنظمات عبر الحدود القومية.

إنّ مراكز القوة العالمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدير مصالحها من خلال شبكات التفاعلات المدنية الوطنية وعبر القومية التي لا تنفك في معظمها عن توجهات هذه المراكز وتأثيراتها، من خلال أدوات عدة على رأسها التمويل المشروط، أي المرتبط ببرامج عمل في مجالات تحتل الأولوية في أجندة هذه المراكز، وعلى رأسها مجالات حقوق الإنسان، المرأة والطفل، الثقافة، رجال الأعمال.

ومما لا شك فيه أنه إذا كان للعولمة آثار إيجابية يمكن الحديث عنها من منظور المصالح الإسلامية، فإن ذلك يتصل بالآثار الممكنة على صعيد دعم العلاقات عبر القومية بين الشعوب الإسلامية، وعلى النحو الذي ينمي المصالح والاهتمامات المشتركة ويوفر قنوات العمل الجماعية التي تتجه إلى خدمة المجتمعات. ويظل التحدي الأساسي هو أن تتم هذه العملية في إطار رؤية إسلاميّة واضحة المعالم تسعى إلى إحياء وتجديد مفهوم الأمة وواقعها لتعويض التآكل والتهاوي في الوحدة على مستويات العلاقات الرسمية.

المحور الرابع: أولى حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية: رؤية أولية:

إذا كانت الصفحات السابقة قدمت رؤية تشخيص حال التحديات التي تواجه الأمة

في نهاية القرن العشرين، فإن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها حتى الآن (نهاية أكتوبر ٢٠٠١) قد أكدت هذه التحديات، وكشفت النقاب عنها سافرة واضحة، حيث أضحى وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي مع بداية القرن الواحد والعشرين رهين عواقب السياسات الأمريكية والغربية التي أعقبت الهجمات على واشنطن ونيويورك من ناحية، كما أضحى هذا الوضع من ناحية أخرى ساحة تتجدد حولها وعليها اختبارات مقولات صراع الحضارات ومقولات التهديد الإسلامي للغرب، في مقابل مقولات الحرب الصليبية والمؤامرة على الإسلام والمسلمين.

وتبرز من قلب جميع هذه السياسات وجميع هذه الرؤى والمدركات المتبادلة **الأبعاد الثقافية الحضارية** للعلاقات بين عالم الغرب وعالم المسلمين جلية واضحة، فهي لا تنفصل عن التفكير في أسباب الهجمات على الولايات المتحدة، أو عن مبررات ردود الفعل الأمريكية على هذه الهجمات، أو عن طبيعة السياسات الأمريكية وعواقبها؛ ذلك لأن أولى حروب القرن التي دشنها الهجوم على واشنطن ونيويورك ثم على أفغانستان قد استحضرت معنى «**الصراع الحضاري**» بعد أن دشنت الحرب الباردة «**الصراع الأيديولوجي**»، وبعد أن دشنت الحربان العالميتان الأولى والثانية «**صراع القوى**» خلال القرن العشرين. إذن ما تكييفنا لطبيعة اللحظة التاريخية الراهنة؟ وكيف تكشف عن **الأبعاد الحضارية** للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية؟

فعن طبيعة اللحظة التاريخية الراهنة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فإنها تبين أزمة عالمية ذات أبعاد حضارية وثقافية، وهي أزمة ذات وجهين: وجه الهجوم على الولايات المتحدة، ووجه ما يسمى الحرب ضد الإرهاب الدولي.

إن الهجوم على الولايات المتحدة يعد أخطر حدث منذ نهاية الحرب الباردة. فلقد أصاب في الصميم كل ما تمثله الولايات المتحدة منذ نهاية هذه الحرب، وهو نمط جديد من أعمال العنف المسلح **ذو دلالة حضارية**. فلقد وقع على أهم رمزين من رموز القوة

الأمريكية العالمية، أي القوة المالية والقوة العسكرية، **بل هما أهم رموز الحضارة الغربية وقيمها المادية عن الرفاهية وعن الأمن**. ولهذا تم وصف هذه الهجمات بأنها غير مسبوقة وغير متوقعة وأنها كارثة قومية أمريكية. ومن ناحية أخرى، جاءت الهجمات من فواعل دولية جديدة هي قوى الإرهاب الدولي، والذي تصفه الولايات المتحدة بأنه عدو جديد وغير محدد الهوية.

أما الحرب على أفغانستان، وهي الحلقة العسكرية المفتوحة في حرب الولايات المتحدة على ما أسمته الإرهاب الدولي، فهي رابع حرب تخوضها الولايات المتحدة خلال عقد واحد، وذلك بعد الحرب على العراق وبعد التدخل في الصومال ثم البوسنة ثم الحرب حول كوسوفا.

ولقد طرحت جميع هذه الحروب حيال تفجرها قضية العلاقة بين الإسلام والغرب، ووضع الإسلام والمسلمين في النظام الدولي[٦]. ومن ثم فإن هذه الصراعات المتفجرة وجميعها ذات جذور تاريخية ـ قد حملت دلالات ثقافية وحضارية هامة، أحاطت بها وتولدت عنها أطروحات عن التهديد الإسلامي للغرب من ناحية، وأطروحات المؤامرة على الإسلام والمسلمين من ناحية أخرى. كما أثارت كل من هذه الحروب جدالات وخلافات هامة بين التيارات السياسية المختلفة، كما أثارت انقسامات في الرؤى والمدركات حول وضع **العامل الحضاري والثقافي ـ وفي قلبه الدين ـ** بين أسباب اندلاع هذه الحروب ونمط إدارتها وعواقبها ونتائجها.

ومن ثم تأتي أحداث ١١ سبتمبر ثم حرب أفغانستان لتمثل قمة ما وصل إليه منحنى الرؤى المتبادلة بين عالم المسلمين وعالم الغرب، ومنحني السياسات الغربية تجاه الأمة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبذا تصبح «أولى حروب القرن الجديد» بمثابة مفترق طرق خطر بالنسبة لوضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي. فلقد أضحت محك اختبار قوي وتحديًا شديد الخطورة **للعلاقة بين أمريكا والإسلام** في داخلها

وخارجها. فمهما حرصت أمريكا على اعتبار «الإرهاب الدولي» – وليس الإسلام والمسلمين ـ هو عدوها، وأياً كان الفاعل الحقيقي للهجمات على نيويورك وواشنطن، فستظل هذه اللحظة التاريخية الراهنة مفترق طرق خطيرًا تعبر معه الأمة بوابة القرن الواحد والعشرين، وقد كشفت التحديات الحضارية الثقافية عن وجهها الحقيقي. **ومن هنا فإن شدة الوطأة على الأمة ليس لما تواجهه من تحديات سياسية وعسكرية، ولكن لما أضحت تواجهه من تحديات حضارية ثقافية.** وهي التحديات التي تبرز لنا سواء على صعيد أسباب أومبررات الهجوم على الولايات المتحدة ، أو سواء على مستوى الإعداد للتحالف الدولي ضد الإرهاب، أو خلال العمليات العسكرية في أفغانستان، والمعارك الديبلوماسية المحيطة بها.

ولذا لا عجب أن مصطلحات حرب صليبية، حرب حضارية، صراع حضاري قد تطايرت هنا وهناك مكونة حولها دوائر نقاشية على المستويات الرسمية أو الشعبية على الجانب الإسلامي أو الجانب الغربي.

بعبارة أخرى أضحى الوضع المتفجر منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ساحة لاختبار مقولات صراع الحضارات والتهديد الإسلامي للغرب، والمؤامرة على الإسلام والمسلمين. ولذا نجد أن الرؤى والمدركات المتبادلة من ناحية والسياسات النابعة منها من ناحية أخرى، محملة بأبعاد ثقافية للعلاقة بين عالم الغرب وعالم المسلمين يقع في قلبها البعد العقدي والديني.

لقد أضحت هذه الأبعاد (أي الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقييم ودوافع السلوك وأسس الهوية) أسسًا جديدة لتقسيم العالم، محركًا للتفاعلات الدولية ومحددًا لنمطها ولحالة النظام الدولي، أداة من أدوات السياسة وموضوعًا من موضوعاتها، محددًا لخطاب النخب والقاعدة، عنصرًا تفسيريًا أو تبريريًا للتحالفات، مكونًا للقوة.

هذا وتجدر الإشارة أنه ليس المقصود بالأبعاد الحضارية تلك المتصلة بالاختلاف بين حضارتين فقط، ولكن أيضًا بالتنويعات داخل الدائرة الحضارية الواحدة. كما أن الاهتمام بهذه الأبعاد الحضارية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها لا يعني الانطلاق من تبني مفهوم الصراع الحضاري مع الغرب أو الانزلاق في الدفاع عن الحوار الحضاري، ولكن تعني الاعتراف بأهمية **الأبعاد الحضارية** لهذه الأحداث وضرورة دراستها على مستويات مختلفة.

خلاصة القول: إن الاقتراب من الهجمات على الولايات المتحدة ومن الحرب ضد «الإرهاب الدولي» من خلال اقتراب **ثقافي حضاري** يعني أمرين: من ناحية يعد استكمالاً لاختبار وضع الأمة في النظام الدولي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وتأكيدًا للتغير في طبيعة التحديات التي نستهدفها. ومن ناحية أخرى: الكشف عن قضايا فكرية ومعرفية هامة برزت من ثنايا متابعة الرؤى والسياسات الغربية والإسلامية المتبادلة منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

فمن واقع متابعة هذه الرؤى وهذه السياسات يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات الأولية التي تستدعي ـ بطريقة أو بأخرى ـ ما سبق طرحه في المحور الثالث من الدراسة عن مستويات التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

أولاً ـ الخطاب الغربي وسياساته:

١ ـ الأبعاد الحضارية على مستوى الخطاب الغربي: لم تعد إدارة الفجوة بين الشمال والجنوب عملية ذات أبعاد اقتصادية أو عسكرية فقط، ولكن أسفرت أيضًا عن أبعادها **الحضارية الثقافية**. وكان مؤتمر مكافحة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا محطة اختبرت ما أضحت عليه هذه الفجوة الحضارية الثقافية من عمق. ثم أضافت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها دلالة أخرى أكثر عمقًا. وهي الدلالات النابعة من كيفية

إدراك المسؤولين الأمريكيين لمصادر تهديد الأمن الأمريكي، ولمصادر تشكيل تحالفات السياسة الأمريكية، ودوافع هذه التحالفات من ناحية، وطبيعة إدراك المسلمين لهذه التحالفات من ناحية وطبيعة إدراك المسلمين لهذه الأمور من ناحية أخرى.

ويعد هذا الإدراك المتبادل تعبيرًا عن طبيعة المرحلة الراهنة من تطور ثنائية نحن وهم، نحن والآخر، وهي الثنائية الأكثر ديمومة بين مدركات النظام العالمي، والتي تحولت ـ عبر قرون ممتدة ـ إلى قانون صارم للثنائية التي تحكم الرؤية للعالم، والتي تعد في جانب كبير منها نتاجًا للثقافة وفي قلبها «الدين». ولقد تطورت التعبيرات عن هذه الثنائية على صعيد الفكر الغربي والفكر الإسلامي على حد سواء. وانتقلت ـ على الصعيد الغربي ـ من الثنائية الدينية (مسيحيون/ كفرة)، إلى ثنائيات علمانية متعاقبة (متحضرون/ برابرة، متقدمون/ متخلفون، شمال/ جنوب، وأخيرًا أخيار/ أشرار).

وإذا كانت الرؤى المتبادلة والإدراك المتبادل بين المسلمين والغرب قد تطورت مع تطور علاقاتهم وتفاعلاتهم (كما سبق التوضيح) فإن طبيعة المرحلة الراهنة من هذا التطور ـ منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ـ قد أكدت بروز وزن الأبعاد **الثقافية الحضارية**.

وحيث إن هذه الرؤى والمدركات المتبادلة ذات طبيعة معقدة ومتشعبة، وتتضمن العديد من المستويات الرسمية وغير الرسمية، فسنكتفي في هذا المقام بالتوقف عند بعض الملاحظات الأولية الاستطلاعية حول **البعد الثقافي الحضاري** في إدراك الغرب لمصادر التهديد، وكذلك في إدراك إسرائيل والدول العربية والإسلامية.

أ – إذا كان الخطاب الرسمي وغير الرسمي في الغرب، لم يخل طوال العقد الماضي من الإشارة إلى المخاطر التي تتعرض لها الحضارة الغربية، الناجمة من أوضاع الجنوب، وعلى رأسها «الحركات الأصولية المتطرفة»، أو «الإرهاب»، ومع ضرب قائدة العالم الغربي في ١١-٩-٢٠٠١، لم يكن غريبًا أو مفاجئًا أن نجد أن الأبعاد الثقافية والحضارية قد غلبت على الخطابات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية والغربية عامة.

فنجد أن هذه الخطابات ـ سواء وردت في تصريحات رسمية، أو تعليقات وتحليلات مكتوبة ومسموعة ومرئية، وعلى رأسها أول تصريحات بوش عقب الهجمات مباشرة وتصريحاته المتوالية خلال العشرة أيام التالية، وخاصة في خطابه أمام الكونجرس ـ تصف الهجمات بأنها حرب ضد الديموقراطية والحرية؛ ضد العالم المتحضر؛ ضد قيم وقواعد الحضارة الغربية، وبأنها حرب بين الخير والشر، وبين الحرية والخوف. ومن ناحية أخرى وصفت هذه الخطابات الحرب خلال الإعداد لها بأنها حرب القرن الواحد والعشرين لحماية الحضارة الإنسانية ضد أعدائها؛ حرب ضد كل من يرفض قيم الحضارة الغربية ومبادئها في الديموقراطية والحرية؛ حرب ضد عدو جديد بدون وجه وبدون حدود. وعند اندلاع الحرب على أفغانستان كان من نماذج الخطاب تلك المقولات عن كون الحرب ليست دفاعًا عن أمريكا فقط ولكنها دفاع عن العالم الحر ضد القهر والشر. وكذلك المقولات عن أن الحرب هي دفاع عن شعب أفغانستان ضد من يقهرونه، كما سبق الدفاع عن مسلمي الكويت والصومال وكوسوفا.

من إذن يمثل مصدر التهديدات؟ والى من تتجه الحرب الشاملة ضد الإرهاب؟

بالرغم من التأكيدات الرسمية الأمريكية والغربية على أنه لا يجب الخلط بين الإسلام والإرهاب، أو بين المسلمين والعرب وبين الإرهابيين، فإنها لم تكن إلا تأكيدات ذات طابع تكتيكي تحركها دوافع عدة، على رأسها القلق تجاه قضية الاندماج الداخلي، سواء في المجتمع الأمريكي أو بعض المجتمعات الأوروبية؛ ومن ثم الحاجة إلى تأمين التماسك خلال الأزمة. ومما لا شك فيه أن قضية التعددية الثقافية والدينية في هذه المجتمعات قد زادت أهميتها وخطورتها في الوقت نفسه، خوفًا من أن تصبح مصادر التهديد من الداخل، وليس من الخارج فقط، وخاصة في ظل التساؤلات حول التحديات التي ستفرضها الإجراءات الأمنية والاستخبارية الجديدة على الطابع المدني الديموقراطي لهذه المجتمعات.

ومن ناحية أخرى، كانت هذه التأكيدات تمثل مخرجًا لبعض النظم العربية والإسلامية التي لابد من تعبئة مشاركتها في التحالف الدولي لتوفير غطاء شرعي عربي وإسلامي لهذه الحرب الجديدة.

وبالرغم من هذه التأكيدات، وجدنا أن العرب والمسلمين هم المتهمون الأساسيون منذ البداية، وقبل أن تكتمل التحقيقات وتعلن النتائج. وأثارت هذه التحقيقات ـ ولا تزال ـ كثيرًا من علامات الاستفهام في ظل التخبط الذي يحيط بقائمة المشبته فيهم التي تم الإعلان عنها، وفي ظل استبعاد المراقبين ووسائل الإعلام الغربية، مناقشة احتمالات أخرى حول منفذي الهجمات ومدبريها، والمقصود بذلك بالطبع قوى أخرى، مثل: ميليشيات اليمين المتطرف الأمريكي؛ منظمات الجريمة المنظمة والمخدرات، والموساد.. إلخ.

وأخيرًا كان إعلان الولايات المتحدة عن هدف محاربة «الإرهاب الدولي» باعتباره العدو ومصدر التهديد، بمثابة اختيار استراتيجي يثير من الغموض أكثر مما يطرح من الحلول، وعلى أساس أنه عدو غير محدد الهوية والحدود لا يهدد الولايات المتحدة فقط، ولكن يهدد العالم بأسره بما فيه العالم السلامي.

وفي المقابل لم تخل أوساط الرأي العام والنخب الفكرية الغربية من دوائر لم تخف تحيزها ضد الإسلام والمسلمين، وسارعت إلى توجيه الاتهام المباشر لهم واتهامهم بالإرهاب والعنف.

ب ـ أما عن إسرائيل فلقد اجتهدت منذ بداية الأحداث للتطابق مع المعسكر المهدد؛ أي معسكر العالم الحر، الديموقراطي، المتمدين، ولتأكيد أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس مسؤولا عن تصعيد العداء للولايات المتحدة، وأن إسرائيل عرضة لـ «الإرهاب الفلسطيني الإسلامي» مثلها مثل الغرب، وأن العرب والمسلمين مصدر التهديد الأساسي للغرب، ناهيك بالطبع عن استغلال ضباب نيويورك وواشنطن لتصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني، وانتهاك ما تبقى من ملامح الحكم الذاتي الفلسطيني في

الضفة الغربية وغزة، بل والتحرك نحو تصفيته.

وإذا كان البعض قد يرى أن المؤشرات القولية السابقة ليست دليلاً على أن الصراع الحضاري هو محرك السياسات الأمريكية، وذلك على أساس أن العداء للإسلام موجود دائمًا وأن العنصرية الأمريكية موجودة دائمًا، ولأن الولايات المتحدة تظهر دائمًا ـ في فكر نخبها ـ باعتبارها ممثلة الخير في مواجهة الشر؛ ولأن المواقف الأمريكية من العرب والمسلمين ليست لصفتهم هذه، ولكن للاعتبارات المتصلة بالمصالح، إلا إنه يمكن بناءاً على هذا الاتجاه القول **إن البعد الحضاري لم يكن غائبا أبدًا عن الرؤى الغربية حول الإسلام والمسلمين أو عن سياساتهم.**

إنّ الاختلافات بين الرؤى الرسمية الغربية، التي اتصفت بالبراجماتية التي ترفض وجود علاقة بين السياسات العدائية للعرب والمسلمين وبين الموقف المعادي من الإسلام، وبين الرؤى غير الرسمية القائلة أو الرافضة لوجود تهديد إسلامي للغرب، هذه الاختلافات ليست جديدة ولكنها من صميم تقاليد الفكر الغربي المعاصر تجاه عالم الإسلام والمسلمين، بل تمثل استمرارية وتجديداً للفكر الاستشراقي. ومن ثم فهي تأخذ في اعتبارها وبعمق عامل **البعد الحضاري الثقافي** وتتأثر به، فهي لا تعتبر العالم الإسلامي مصدر تهديد لاعتبارات سياسية أو اقتصادية فقط، ولكن لاعتبارات قيمية وثقافية أيضًا هذا فضلاً عن المخاوف من تزايد الوجود الإسلامي في الغرب.

ومع ذلك تظل اللحظة التاريخية الراهنة ـ بعد الهجمات على نيويورك وواشنطن ـ محكًا لاختبار ولتحدٍ قوي للعلاقة بين أمريكا والإسلام سواء في داخلها أو خارجها، لأن هذه الهجمات قد كسرت قاعدة عدم وجود ميراث تاريخي مثقل بالعدواة المباشرة بين الولايات المتحدة وعالم المسلمين يناظر الإرث التاريخي مع الغرب الأوروبي. ومن ناحية أخرى، لم تكن سمات ثقافة العداء تجاه الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة متصلة ـ حتى الآن ـ بتأثير المهاجرين كما في أوروبا.

ج ـ ولكن هل يعي المسلمون ما يجري؟ كيف أدركوه؟ وكيف عبّروا عنه؟ إن وصف الحيرة والالتباس هو الذي يصدق على وصف حالة الخطابات الرسمية وغير الرسمية العربية كيف؟ الإجابة تأتي لاحقًا.

٢- خصائص السياسات الأمريكية (الأوروبية): خبرة جهود تشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب وإدارته قبل بدأ الحرب وخلالها.

تغلب على توجه السياسة الأمريكية الاتجاه الداعي إلى القيام بحرب شاملة وممتدة، متعددة الأدوات والمستويات، والتي قد تستغرق عدة أعوام. ولذا لم تكن ساحة الحرب على أفغانستان إلا الساحة الكبرى الأولى لهذه الحرب. وهي التي سرقت الانتباه عن جبهات أخرى أخذت السياسة الأمريكية في التحرك على صعيدها باسم محاربة الإرهاب الدولي.

وبالرغم من التأكيدات الرسمية الغربية أن الإسلام والمسلمين ليسوا هم المستهدفين بهذه الحرب، **إلا إنه لا يمكن القول إلا أن المسلمين هم المستهدفون بالفعل**، حتى ولو كانوا من وصفوا بأنهم المسلمون الأشرار. وتتمثل ساحات هذا الاستهداف في ثلاث ساحات أساسية وهي: استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان والتهديد باستخدامها ضد دول أو تنظيمات عربية إسلامية أخرى، والحركات الإسلامية بروافدها المختلفة، ومسلمو الغرب.

ويظل السؤال الذي يهمنا هو ما الأبعاد الحضارية التي تطرحها هذه الساحات؟ وما الذي تحمله من تحديات للأمة، دولاً وشعوبًا مسلمة وجماعات مسلمة في الغرب؟

التحالف الدولي من أجل الحرب ضد أفغانستان:

بهذا الصدد يمكن أن أسجل الملاحظات التالية:

أ – بالرغم من إدانة كل الدول للهجمات ضد المدنيين الأبرياء، وإدانة الإرهاب

الدولي، وتأكيد الحاجة للتعاون الدولي للقضاء عليه، وبالرغم من إعلان دول عديدة مساندتها الكاملة للولايات المتحدة فيما ستقدم عليه ردًا على هذه الهجمات، يمكن أن نلاحظ أمرين، سواء على الصعيد الأوروبي أو الآسيوي أو العربي والإسلامي، ولو بدرجات مختلفة:

ـ الأمر الأول: هو نوع من التردد والحذر من مساندة استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان، وذلك استنادًا إلى عدة اعتبارات، من أهمها: ضرورة التأكد من مسؤولية أسامة بن لادن، أو الأضرار الشديدة التي ستحيق بالمدنيين الأفغان الذين يرزحون أو يعانون تحت خط الفقر، أو مخاطر الانزلاق الأمريكي في مستنقع أفغانستان، أو مخاطر اتساع نطاق استخدام القوة العسكرية على نحو يهدد بحرب إقليمية.

ـ والأمر الثاني: هو نوع من الاتهام ـ الضمني أحيانًا والصريح أحيانًا أخرى ـ بأن السياسات الأمريكية العالمية مسؤولة عن إثارة العداء ضد الولايات المتحدة، وأن على الولايات المتحدة أن تتأنى في حساباتها وتحركاتها؛ حفاظًا على السلام العالمي.

ب ـ بالرغم من أن إسرائيل قد أعلنت منذ الساعات الأولى بعد الهجمات، عن الضرورة الملحة لتكوين تحالف دولي ضد الإرهاب، للدفاع عن الحضارة الغربية والعالم الحر، وحيث تصاعدت الأسئلة لاحقًا عن كيفية اشتراك دول عربية وإسلامية في تحالف تشارك فيه إسرائيل، فإننا نجد تصريحًا أمريكيًا ـ على لسان وزير الخارجية ـ بأن إسرائيل لن تشارك في هذا التحالف. وبالطبع فإن المقصود هو التحالف العسكري لتوجيه ضربة لأفغانستان، وليس التحالف على أصعدة أخرى قائمة بالفعل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى رأسها التحالف ضد الحركات الإسلامية التي يسميها الطرفان «الحركات الأصولية الإسلامية» أو «الإرهاب الإسلامي» كما أن إسرائيل تشارك أطرافًا أخرى في تحالفات ضد قوى إسلامية أخرى.

ويذكرنا هذا السيناريو بسيناريو التحالف الدولي ضد العراق في ١٩٩١. والجدير

بالتسجيل هنا أن إسرائيل تجني حتى الآن ثمار تحالف لم تشترك فيه منذ عشر سنوات، وهاهي تجني منذ الآن ثمار تحالف جديد يتم تشكيله؛ ولذا فلا بد أن يكون مثارًا بقوة الآن على الصعيد العربي والإسلامي ما إذا كان لهذه المشاركة العربية والإسلامية مردود إيجابي على القضايا المصيرية للأمة الإسلامية: الداخلية منها أو الدولية أو البينية.

وفي حين أعلنت إسرائيل وضعها القواعد الجوية الإسرائيلية تحت تصرف الولايات المتحدة، فإن عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية أعلن في ٢١-٩-٢٠٠١ أن الدول العربية لا يمكن أن تشارك في تحالف تشترك فيه إسرائيل.

ج ـ إن الولايات المتحدة لم تكن بسبيل تعبئة مساندة دولية عارمة نابعة من إرادة حرة في كل الحالات، ولكنها في الواقع قامت بممارسة ضغوط وتهديدات مباشرة وغير مباشرة على بعض الأطراف، ملوحة أحيانًا بالجزرة، وملوحة أحيانًا أخرى بالعصا؛ ولذا فإن آليات تشكيل هذا التحالف وطبيعته ونتائجه، أثارت أكثر من تساؤل حول هيكل النظام الدولي الجديد وحقيقة القوة الأمريكية: هل هي قوة صلدة تستطيع إجبار الجميع على قبول ما تريده؟ أم هي قوة مرنة تستطيع الإقناع بقبول ما تريده؟ بعبارة أخرى: هل ستؤكد أمريكا انفرادها بوضع القوة العظمى الوحيدة؟ أم ستتواتر المؤشرات على تآكل هذا الوضع نتيجة تراكم التحديات أمامه؟

وهنا يمكن توجيه النظر إلى الحالات التالية: حالة باكستان وما يثيره وضعها الخاص من إشكاليات أمام قبول رئيسها التحالف المباشر العسكري لتوجيه الضربة ضد أفغانستان، حالة دول مثل مصر والسعودية وإندونيسيا، وتعبئة تحالفها غير المباشر الذي يتمثل في التعاون المالي أو الاستخباراتي أساسًا (فضلا عن توظيف القواعد الأمريكية في المنطقة)، حالة الصين وروسيا والهند وإيران، وتعبئة عدم المعارضة المفتوحة للعمليات العسكرية أساسًا، حالة الاتحاد الأوروبي وتعبئة تحالفه المشروط.

خلاصة القول بهذا الصدد ودلالته بالنسبة للأمة الإسلامية:

١ – إن المرحلة الحالية ـ في نظر الإدارة الأمريكية ـــ تمثل لحظة اختيار صعب وحاسم بالنسبة للجميع، اختبار «أن تكون مع أمريكا أو ضدها»، هكذا قالها بوش، في خطابه أمام الكونجرس. وهي، أكثر من ذلك، لحظة تدشين لمرحلة تقسيم جديدة للعالم. وإذا كانت الدول الكبرى تقدر على المناورة حول شروط هذه الاختبارات، فإن هناك بعض الدول التي تعلن أوضاعها أنه لا سبيل أمامها للاختيار؛ لأن التحالف مفروض عليها أرادت أم لم ترد؛ ولذلك لا عجب أن تجتهد مثل هذه الدول ـ وهي إسلامية ـ لإيجاد المبررات لإضفاء شرعية على «اختياراتها»، وعلى رأس هذه المبررات ضرورة الالتزام بمتطلبات «التعاون الدولي» ضد «الإرهاب»، وفقًا لمقررات «الشرعية الدولية»، متناسية أنه تعاون في مواجهة دول وشعوب إسلامية ستتعرض لضربات عسكرية بقيادة أمريكية، وليس ما يسمى الشرعية الدولية.

٢– إن كل دولة إسلامية تبنت موقفها من عملية تشكيل التحالف بشكل فردي، ولم نجد أية مؤشرات عن مواقف جماعية إسلامية تجاه هذه التطورات الخطيرة التي تمس الأمة الإسلامية بصورة واضحة. فإذا كان الناتو قد اجتمع، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بل منظمة الدول الأمريكية، في اجتماعات استثنائية، فلم ترد سريعًا بادرة عن إمكانية انعقاد قمة طارئة للجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا بالرغم من أن العرب والمسلمين هم المستهدفون الأساسيون سواء بالإجراءات العسكرية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الديبلوماسية، وحين اجتمعت القمة الإسلامية الطارئة بعد شهرين من الهجمات، أثارت نتائجها الواهية الكثير من الانتقادات والهجوم.

٣– إن الأمر الآن أكثر خطورة مما كان عليه خلال الحرب على العراق ١٩٩١، أو خلال حرب الناتو ضد الصرب ١٩٩٩، وهما حدثان ـ على ما بينهما من اختلافات في السياق المكاني أثارا الجدل حول مشروعية وشرعية مساندة التحركات الأمريكية تجاههما، فالآن نجد أن الولايات المتحدة خصم أساسي ومباشر، كما أن الائتلاف الذي

جرى إعداده ليس لعقاب دولة مسلمة لاعتدائها على دولة مسلمة أخرى ـ كما احتجت بذلك بعض المواقف في بداية التسعينيات ـ ولكن الوضع الآن يتصل بعملية أمريكية لضرب دولة مسلمة، باعتبارها مؤيدة للإرهاب وفقًا لمفهوم الولايات المتحدة وحلفائها وعلى رأسهم إسرائيل، والاستعداد لضرب دول وأهداف عربية وإسلامية أخرى.

لذا لا عجب أن ذرت الرياح بيانات طالبان وقادة الجماعة الإسلامية في باكستان القاضية بعدم شرعية مساعدة الولايات المتحدة ضد دولة إسلامية، كما لا عجب أيضًا أن تذرو الرياح الآراء الداعية الولايات المتحدة لأن تتأنى في اتخاذ قراراتها وأن تتجه نحو خيارات أكثر سلمية. ومن هذه الآراء تلك التي صرّح بها الرئيس المصري مبارك، قبل بداية الحرب موضحًا أن التهم لم تثبت بعد على أسامة بن لادن وطالبان، ومن ثم فإن الضربة العسكرية الأمريكية يجب أن تتأنى حتى لا تؤدي بحياة المدنيين الأبرياء.

د ـ كانت التحركات العسكرية الأمريكية المنفردة الضخمة في كافة أرجاء العالم، هي بالطبع الاستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدولة العظمى، التي تعرض أمنها لاختبار جاد مع الهجمات القاتلة على رمزي قوتها: المال والقوة العسكرية. ولكن يظل السؤال التالي يفرض نفسه بإلحاح: هل الهدف الوحيد هو الاستعداد لاستئصال أسامة بن لادن وتنظيمه ونظام طالبان الذي يؤويه؟ أم أن هناك أهدافًا أخرى حقيقية تستدعي كل هذه الاستعدادات العسكرية الجارية وحشد ذلك التحالف؟ أعتقد أنه لا يجب البحث عن إجابة هذا السؤال المزدوج في اتصاله المباشر بما يسمى مكافحة الإرهاب، ولكن يجب النظر إليه في سياق الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وموضع مكافحة الإرهاب منها، وما يتصل بذلك من أحاديث التدخلات الدولية من أجل حقوق الإنسان والديموقراطية. إن الخبرتين السابقتين للاستخدام الأمريكي للقوة العسكرية ضد العراق، وضد صربيا خلال التسعينيات، تقدمان لنا دلالات شديدة الوضوح، وهي أن الولايات المتحدة لا تحرك القوات الضخمة تحت غطاء دولي لتحقيق

أهداف محدودة (مثل تحرير الكويت أو حماية ألبان كوسوفا) فقط، **ولكن تكون تلك الأخيرة مجرد منطلق لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المناطق المعنية، ولاختيار التوازنات العالمية حولها، بما يحقق حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتحقيق الأهداف المرتبطة بها وتدعيمها.** ولهذا، وعلى ضوء استدعاء دلالات هاتين الخبرتين، يمكن القول بأن العمليات العسكرية ضد أفغانستان إنما يحركها ويرتبط بها قضية التوازنات الدولية في آسيا، ووضع العامل الإسلامي في هذه التوازنات؛ ولذا تفرض مجموعة من القضايا نفسها على تحليلنا الراهن، وعلى متابعتنا للتطورات مع تنفيذ العمليات وبعدها، وهنا يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

ـ لماذا قدمت جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة أوزبكستان خدماتها اللوجستيكية للولايات المتحدة ومقابل ماذا؟ وما أثر هذا على تزايد النفوذ الأمريكي في مقابل الروسي؟ هل يمكن أن تتجدد الحرب الأهلية في طاجكستان تحت اعتبارات المساندة مع حكومة طالبان من جانب الجماعات الإسلامية الطاجيكية؟

ـ هل يمكن أن تتزعزع أوضاع باكستان الداخلية من جراء المواجهة بين النظام الباكستاني والقوى الإسلامية المعارضة للتعاون مع الولايات المتحدة؟ أم أن المكاسب التي سيحققها الاقتصاد الباكستاني قد تؤثر على إضعاف هذه المعارضة في نظر «الشارع الباكستاني»؟ هل ستراقب إيران ضرب نظام طالبان غير الموالي لها؟ وما الفائدة المرجوة؟ أين صوت الهند؟ لماذا تكتفي الصين بإعلان رفضها للخيار العسكري؟ وما الذي يجري في كواليس العلاقات الأمريكية ـ الصينية، وخاصة مع الإعلان الأمريكي الأخير عن قبولها انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية؟ لماذا لم تكتفِ روسيا بتحذير الولايات المتحدة من الانزلاق في مستنقع أفغانستان لتدفعها حساباتها إلى تقديم التعاون الاستخباراتي وغيره للعمليات العسكرية الأمريكية؟ أم ستكون هذه العمليات الأمريكية القريبة من البطن الروسي ذات آثار مباشرة على الأمن الروسي تقتضي من

الإدارة الروسية حسابات أخرى فيما بعد؟ ما الآثار المحتملة لقيام نظام أفغاني جديد موال للولايات المتحدة تكونه قوى المعارضة الشمالية؟

بعبارة أخرى، واستحصارًا لما يعترف به المستشرقون أكثر من اعترافنا به (كمقولة لبرنارد لويس) عن كون آسيا الوسطى امتدادًا حضاريا للشرق الأوسط، وبالنظر إلى إعادة التشكيل التي تعرضت له منطقتا الشرق الأوسط والبلقان، فيمكن القول إن التوازنات في آسيا ووضع العامل الإسلامي منها يقع في قلب التحرك العسكري الأمريكي من ناحية، والتحالف الروسي ـ الصيني ـ الهندي مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فلعلنا نستطيع أن نتساءل: ما المصلحة المشتركة التي جمعت بين هذه القوى الإقليمية المتنافسة في وسط آسيا؟ وما الذي جمع بينها وبين المنافس الأمريكي الأكبر؟ وما هذه المصلحة التي فاقت مكاسبها تكلفة الوجود الأمريكي في الجوار الروسي والصيني المباشر؟

أليست هذه المصلحة هي محاربة الحركات الإسلامية في مجتمعات آسيا الوسطى وغرب الصين، وكشمير؟ وكذلك تقييد إيران واحتواؤها، وتصفية مستقبل القوة النووية الباكستانية المستقلة؟

أهداف أخرى أبعد من أفغانستان: الحركات الإسلامية، ومسلمو الغرب.

وعلى صعيد آخر، فإن التحركات العسكرية الأمريكية لا تستهدف أفغانستان فقط أو التوازنات الآسيوية بصفة عامة، ولكن تمثل استعراضًا هائلاً للقوة العسكرية، وهي القوة التي تمثل إحدى الدعائم الأساسية في **الحرب الحضارية الشاملة** الجاري إعدادها بقيادة أمريكية، وبمشاركة أوروبية، وبمراقبة عربية وإسلامية ضد ما يسمى «الإرهاب الدولي». والدعائم الأخرى لهذه الحرب الممتدة والشاملة عديدة ومتنوعة، فمنها الاقتصادية المتمثلة أساسًا في أوراق الضغط المالية والتجارية، ومنها الاستخبارية

والأمنية المتمثلة في الإجراءات المتطورة ضد الناشطين الإسلاميين في أوروبا وفي الدول العربية والإسلامية ذاتها، وهي الإجراءات التي تثير في الغرب الكثير من الجدل حول كيفية الموازنة بين حماية الحريات الفردية والحقوق المدنية في ظل الديموقراطية الغربية، وبين منع استغلال تلك الحريات والحقوق لأغراض إرهابية. وإذا كان هذا الجدال يأخذ أبعادًا جديدة الآن في أوروبا والولايات المتحدة بعد الاتجاه لتطوير الإجراءات الأمنية والاستخبارية في المجتمعات الغربية، فإن نظيره في الدول العربية والإسلامية يحمل أبعادًا أخرى يترجمها السؤال التالي: ما القدر المتبقي من مساحة الحركة أمام الناشطين إسلاميًا: سواء المحجوبون عن الشرعية، أو الذين يتمتعون بها، أو المحاصرون؟ هل ستمثل الهجمات ضد الولايات المتحدة وعواقبها بالنسبة لوضع المسلمين داخل وخارج الولايات المتحدة، منطلقا جديدًا للسلطات الرسمية نحو مزيد من الحوار والانفتاح؟ أم نحو مزيد من الصدام والمواجهة والحصار، سواء على صعيد المشاركة السياسية أو المجتمع المدني أوالتوجهات الثقافية والخدمية العامة؟ بعبارة أخرى كيف ستجري إدارة الأبعاد غير العسكرية للحرب الحضارية الشاملة ضد ما يسمى «الإرهاب» داخل وخارج مجتمعاتنا العربية والإسلامية؟

بعبارة أخرى، فإن السياسات الأمريكية والغربية بصفة عامة تجاه مستقبل مسلمي الولايات المتحدة وأوروبا، وتجاه مستقبل الحركات الإسلامية المعارضة في الدول الإسلامية لتطرح بعمق التساؤل حول مصداقية النموذج الحضاري الأمريكي: أي النموذج الذي يقوم على ركائز ثلاث: الحريات المدنية، المجتمع ـ البوتقة التي تصهر القوميات المتنوعة، الدعوة إلى حقوق الإنسان والتحول الديموقراطي. وفي المقابل فإن مصداقية اندماج مسلمي الغرب في مجتمعاتهم الجديدة، وكذلك مصداقية نوايا النظم والحكومات العربية نحو التحول الديموقراطي، قد تعرضت للاختبار وللمحك وللتشكيك.

ثانيًا – ردود الفعل العربية والإسلامية: كيف تدير التحديات التي تفرضها السياسات الغربية؟

يتضح من متابعة سلوك النظم العربية والإسلامية مجموعة من الخصائص التي تطرح قضايا هامة ذات أبعاد حضارية واضحة. وتحتاج هذه القضايا لإعادة قراءة وتفكير على نحو يساعد على صياغة رؤية حضارية لفهم ما يجري على صعيد الأمة.

وبدون الدخول في تفاصيل الأبعاد المشتركة لهذا السلوك (إدانة الهجمات، الموافقة على الاشتراك في التحالف الدولي ولو بدرجات مختلفة، تحديد شروط للضربات العسكرية ضد أفغانستان، نقد مفهوم الإرهاب الأمريكي) فيجدر القول إن القضايا التي يثيرها هذا السلوك إنما ترتبط بأمرين أساسيين من أمور العلاقات الدولية الإسلامية.

الأمر الأول: هو مفهوم الأمة ومعضلات العلاقة بين المصلحة الوطنية وبين مقتضيات الرابطة العقدية .

الأمر الثاني: هو مفهوم الجهاد وعلاقته بأشكال العنف المسلح المتنوعة في العالم الإسلامي والمتجهة نحو العالم المحيط تجاه بعض النظم العربية والإسلامية.

وتوضح الممارسات، الرسمية وشبه الرسمية (وهي في حاجة لرصد منظم ومتراكم خلال هذه المرحلة) مدى ما أضحت علية الفجوة بين الواقع القائم وبين المبادئ والقواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الإسلامية الدولية. والجدير بالذكر أن هذه القضايا قد ثارت من قبل خلال الحرب على العراق، وحرب كوسوفا، وحرب البوسنة، وحرب الشيشان.

إن هذه القضايا تطرح مجموعة من الملاحظات تجسد عمق التحديات التي تواجه الدول الإسلامية والشعوب الإسلامية وهذه التحديات تجد جذورها في الداخل الإسلامي بقدر ما تفرضها التدخلات الخارجية. وهي التدخلات التي وصلت إلى درجة كبيرة من العمق والتشعب، غير مقتصرة على الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية التقليدية، ولكن امتدت لتكتسب أبعادًا حضارية وثقافية واضحة الدلالة، وذلك في ظل

المرحلة الراهنة التي يخوضها عالم الإسلام والمسلمين في علاقته مع الغرب في بداية القرن الواحد والعشرين.

وتتصل هذه الملاحظات بالنظم العربية والإسلامية، وبمسلمي الغرب. وهي تتلخص كالآتي:

١ – مع الإدانة الكاملة للهجمات على الولايات المتحدة ومع إعلان مساندة هدف مكافحة الإرهاب الدولي، ومع مساندة تحركات السياسة الأمريكية ولو بدرجات متنوعة، ظهر رفض تبني المفهوم الأمريكي (وهو نفس المفهوم الإسرائيلي) عن الإرهاب. وفي المقابل ونظرًا لتبني وصف أسامة بن لادن بأنه إرهابي، ونظرًا لرفع الأخير هدف الجهاد، فلقد وقعت الدول الإسلامية في حرج فك الاشتباك والتداخل بين مفهوم الجهاد وبين مفهوم الإرهاب.

٢– ومع عدم الإعلام الأمريكي الرسمي عن الأدلة التي تدين أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، ومع استمرار الولايات المتحدة في توجيه ضرباتها العسكرية وغيرها إلى هذا الهدف باعتباره المتهم بتنفيذ الهجمات، يتخبط الخطاب الرسمي العربي أو المسلم في ظل عدم إثبات إدانة العرب والمسلمين.

فنجد أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه إدانة الهجمات بأنها عمل إرهابي تظهر الإشارة إلى مسؤولية سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عن تفجير العداء لها. وهذان الوجهان لنفس العملة يعنيان أن للإرهاب مبرراته من ناحية، والاعتراف الضمني من ناحية أخرى بأن هذا الإرهابي هو عربي ومسلم يحركه العداء للصهيونية وللسياسات الأمريكية المتحيزة لإسرائيل وضد العالم الإسلامي.

وبعبارة أخرى يجمع الخطاب بين الاتجاه لتبرئة العرب والمسلمين من تهمة الإرهاب، وبين الاتجاه لتبرير ما قاموا به ـ إذا كانوا هم الفاعلين ـ ويعكس هذا الخطاب المزدوج منطق الدفاع والاعتذار وفقدان إرادة المبادرة وإلقاء المسؤولية على الغير، **أي يعكس هذا الخطاب نقيصة ثقافية خطيرة في العقل العربي والمسلم في ظل استحكام أزمة المجتمعات والدول داخليًا وخارجيًا.**

أما الخطاب غير الرسمي فيعكس بدوره ازدواجية أخرى. فإذا كانت روافده تجتمع على خطأ إلقاء اللوم على الخارج فيما يصيب العرب والمسلمين في كل مكان الآن، إلا أن الرافد الذي يصف نفسه بالاعتدال والوعي والعصرية والتنويرية يلقى اللوم على الموجة القومية والدينية، وفي المقابل فإن الرافد الديني والقومي يلقى باللوم على ما أصاب المجتمعات العربية والإسلامية من تهافت في ظل تأثيرات العولمة والتغريب وفي ظل النظم الحاكمة العاجزة عن مواجهة تحديات الصهيونية.

٣- مع الإدانة ـ المشروطة ـ لتوجيه ضربات عسكرية لأفغانستان، ومع السكوت عن بداية الحرب واستمرارها، تكرر في الخطاب الرسمي العربي رفض أن تكون دول عربية هدفًا لضربات متزامنة أو لاحقة. **إذن لماذا هذا الفصل بين الدائرتين**: وسط آسيا، المنطقة العربية؟ إذا كان المستشرقون ـ أمثال برناردلويس ـ قد اعترفوا بالبعد الحضاري الرابط بين المنطقتين، وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية العالمية لا تفصل بينهما، **فلماذا يفصل الخطاب الرسمي بينهما على هذا النحو؟** ألم يكن السيناريو الذي بدأ في العراق ـ ومازال مستمرًا ـ هو خطوة نحو ما يحدث الآن واستكمالاً لأهداف تتصل بأهداف إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والعالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

٤- مع إعلان إسرائيل تسكين نفسها في المعسكر الغربي المتحضر الذي يقود الحرب ضد الإرهاب، ومع مقارنتها الدائمة بين الإرهاب التي تعرضت له الولايات المتحدة وبين «الإرهاب الفلسطيني والإسلامي» التي تواجهه إسرائيل، ومع تصاعد موجات العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الذي يتمسك بالانتفاضة كسبيل لتحرير أرضه، ومع اكتفاء النظم العربية بالمراقبة وباللعبة الديبلوماسية تاركة قوى الانتفاضة في مواجهة الآلية العسكرية الإسرائيلية الغاشمة، مع هذا كله يظل منطق التمسك بالتسوية السلمية قائمًا ومسيطرًا على السلطة الفلسطينية وعلى النظم العربية. واقترن هذا المنطق ـ ومن جانب السلطة الفلسطينية بصفة خاصة ـ بإعلان رفض الربط بين القضية الفلسطينية

وبين إرهاب «بن لادن» وتنظيم القاعدة. فكان خطاب مسؤولي السلطة ـ عقب إذاعة خطاب «بن لادن» الأول ـ واضحًا وصريحًا في هذا الصدد. وأيًا كان تكييف أعمال «بن لادن»، إرهابًا أم جهادًا، فإن ذلك الخطاب الفلسطيني يعني رفض الربط بين الجهاد الفلسطيني وبين جهاد «بن لادن» لمناصرة القضية الفلسطينية. ولقد أثارت هذه الخطابات التساؤل حول حقيقة مفهوم الجهاد ومبررات استخدام القوة العسكرية وفق هذا المفهوم وضوابط هذا الاستخدام وظروفه، حتى لا يثور الخلط الشائع بينه أي بين مفهوم الجهاد وبين اللفظ الشائع التداول الآن وهو الإرهاب. كما أثارت هذه الخطابات التساؤل أيضًا عن قدر ما تبقى من البعد الإسلامي للصراع العربي الإسرائيلي وقدر ما يبقى من التضامن الإسلامي مع القضية الفلسطينية، فهل من ظلوا يتذكرون هذه القضية وأبعادها الإسلامية هم «الإرهابيون فقط» أم أن مايسمى أنشطة إرهابية هي كل ما يبقى لهم من سبيل للجهاد؟

٥- الأزمة الأفغانية ليست وليدة اليوم، وتمثل الحرب الدائرة الآن على أراضيها بقيادة أمريكية المرحلة الراهنة من تطور هذه الأزمة المستحكمة منذ عقدين ولم تكن أفغانستان ساحة تلاعبت بها القوى الكبرى فقط (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة) في لعبة الصراع العالمي بينهما، ولكن شاركت فيها دول عربية وإسلامية بأدوار شتى. ولم يكن استمرار الحرب الأهلية الأفغانية بعد الانسحاب السوفيتي لعبة بين الفصائل الأفغانية فقط، ولكن لعبة أدارتها الدول العربية والإسلامية. ولذا كانت أفغانستان ساحة لاختبار توازنات القوى الإسلامية أيضًا، ويظل اللاعب الخارجي مراقبًا عن بعد حتى تأتي لحظة التدخل الفعلية. وها هي أفغانستان تشهد الآن لحظة ثانية من التدخل الغربي هدفها طالبان و«بن لادن» وتنظيم القاعدة بعد أن كان هدف اللحظة الأولى السابقة هو الاتحاد السوفييتي. إن غياب الإرادة الإسلامية الجماعية لإرادة الأزمات يفسح السبيل أمام التدخلات الخارجية بكل مخاطرها وعواقبها.

٦- كان الخطاب الرسمي الرافض لاستخدام القوة العسكرية كسبيل لعلاج الولايات المتحدة للإرهاب الدولي، خطابًا متدرجًا متنوع التعبيرات. وفي المقابل كانت أدوات العنف المسلح هي الأدوات الأساسية التي أدارت بها النظم العربية والإسلامية معركتها مع القوى المعارضة لها. وإذا كان المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب هو بديل تقدمه العديد من هذه النظم، وإذا كان الأسلوب التفاوضي الجماعي هوالأساسي في مثل هذه المؤتمرات، إذن لماذا لم يتم توظيفه بين الحكومات وقوى المعارضة الداخلية بامتداداتها الخارجية؟

مما لاشك فيه أن المرحلة الراهنة من إدارة العلاقة بين الحكومات وبين هذه القوى ـ وخاصة الإسلامية فيها ـ ستدخل مرحلة خطيرة في ظل الضغوط الخارجية. وكذا يثور التساؤل: ما مصير درجة التحول الديموقراطية التي سمحت بها الحكومات والنظم العربية والإسلامية منذ منتصف الثمانينيات؟

٧- مع استعار الحرب ضد الإسلام والمسلمين من ناحية ومع اجتهاد المسؤولين الغربيين أن تكون الحرب الدائرة باسم الإرهاب هي حرب ضد الإسلام والمسلمين، وبعد جولات السجال الممتدة ـ طوال ما يربو على العقد ـ بين مؤيدي حوار الحضارات في هجومهم على أطروحة هنتنجتون، إذ بخطاب حوار حضارات يكتسب دفعه قوية. وتقود هذه الجولة الراهنة جهات رسمية عربية وإسلامية (مؤتمر في تونس في إطار الإيسسكو ومؤتمر في القاهرة في إطار جامعة الدول العربية). ومرة أخرى يقفز منطق الاعتذار والتبرير والدفاع عن الإسلام والمسلمين بحيث يبدو خيار حوار الحضارات وكأنه بديل عملي، في يد الحكومات وأمام شعوبها، لموازنة تداعيات الاشتراك في التحالف الدولي بقيادة أمريكية. وفي مقابل المنطق الرسمي، بدوافعه الخاصة، يبرز المنطق المعارض للاندفاع وراء خطاب أو سياسات حوار لحضارات والمطالب بتبني خطاب الهجوم على الآخر ومثالبه الحضارية وسياساته الجائرة غير القيمية، والمنطق الرافض

لإمكانية قيام حوار حضارات في ظل اختلال ميـزان القـوى المـادي بـين حـضارتين، والمنطق المتسائل عن فائدة وجدوى مثل هذا الحوار في حين أن الأصل والواقـع الـذي نريد تحسين صورته لدى الآخر، هو أصل مشوه بالفعل ويحتاج لعمليـة تغـيير جذريـة حتى تتوافر له شروط القدرة على إجراء حوار سوي.

٨- تواجه الحركات الإسلامية المعارضة ـ سواء المعتدلة أو المسلحة ـ مـا يمكـن أن نسميه تحدي ظاهرة «بن لادن»؛ فإذا كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى قد ناورت بعض النظم الحاكمة بورقة المعارضة الإسلامية لها، أي إذا كان المنهج الغـربي – بصفة عامة – قد اتسم بنوع من الازدواجية في التلاعب بهذه الورقـة، فـإن الهجـوم المباشر على الولايات المتحدة وتوجيه الأخيرة الاتهـام المباشـرة لمـا أسمتـه الإرهـاب الدولي ممثلاً في بن لادن وتنظيم القاعدة، قد حسم التأرجح الأمريكـي الرسمـي لـصالح المواجهة المباشرة مع هذه القوى المعارضة الإسلامية وامتداداتها في الخارج. ولذا أضحت هذه القوى تواجه تحديات فكرية متجددة بقدر مـا تتعمـق التحـديات الـسياسية الـتي تواجهها من قبل، وذلك في ظل الإجـراءات والـسياسات الأمنيـة والاسـتخبارية الـتي تتعاون فيها النظم الحاكمـة مـع الأجهـزة الغربيـة المعنيـة. ومـن ثم تـتلخص مجموعـة التحديات الحضارية المتداخلة في أبعادها الداخلية والخارجية كالآتي:

● التحدي الفكري والتأصيلي لفك الاشتباك بين مفهوم الجهاد (بـالقوة العـسكرية) وبين مفهوم الإرهاب أي ضرورة تحديد مفهوم إسلامي للإرهـاب يوضـح الفـرق بـين مفهوم الإرهاب الشائع وبين مفهوم الجهاد (فهل يعد بن لادن، وأبـو سـياف، ومجاهـدو كشمير، وحماس والجهاد في فلسطين، والمقاومة الشيشانية، في ظل ظروف وأهداف كـل منهم مجاهدين أم إرهابيين؟). وتزداد أهمية هذا التأصيل مـع شـيوع تعـاطف الـشارع العربي والإسلامي مع خطاب بن لادن في وقت تتجه اليه الضربات باعتباره إرهابيًا.

● التحدي الفكـري والــتأصيلي لفـك الاشـتباك بـين المفهـومين الـذائعين لحـوار

الحضارات وصراع الحضارات، وتوضيح الشروط اللازمة لإجراء الحوار والظروف التي تفرز صراعًا حضاريًا؛ لأن الاختلاف بين الحضارات في حدّ ذاته لا يولد بالضرورة الصراع بين الحضارات.

● التحدي الفكري والتأصيلي لتجديد مفهوم الأمة، أي إعادة عرض وطرح مفهوم الأمة بمستوياته المختلفة، لإزالة الضباب الذي أحاط بمصداقية المفهوم في ظل تهاوي العرى بين المسلمين.

● التحديات التي تفرضها السياسات والإجراءات الاستعدائية من جانب النظم والتي تستهدف ليس الأنشطة السياسية فقط ولكن امتدت لتستهدف أنشطة مدنية وتطوعية وخيرية درج التيار الإسلامي على إدراتها في مجالات الإغاثة الإنسانية، والتربية الإسلامية، ناهيك بالطبع من تحديات خطيرة وهامة أضحت تواجهها البرامج التعليمية والتوجه العام الداخلي لدولة مثل السعودية، التي تعرضت لحملة إعلامية باعتبارها هي الحاضنة لفكر الإرهاب.

● تحديات الفشل في الوصول إلى السلطة والمشاركة في الإصلاح الداخلي من خلال مشروع إسلامي متكامل الأبعاد، وهذه التحديات تتحول الآن إلى تحديات الوجود والاستمرار كتيار أساسي من تيارات العمل السياسي والعمل المدني والأهلي.

٩- وأخيرًا يواجه مسلمو الغرب، في الولايات المتحدة وفي أوروبا تحديات خطيرة لمواقفهم من قضايا الأمة في ظل ضغوط الاندماج في الوطن الجديد والولاء له والانتماء إليه.

ففي نفس الوقت الذي أحرز فيه الوجود المسلم في الغرب مكاسب جعلته يقرب من أن يصبح جزءاً مندمجًا في مجتمعاته، وفي نفس الوقت الذي كان يمثل زخمًا في مساندة قضايا الأمة وخاصة في جانب الإغاثة الإنسانية العالمية وفي جانب الدعوة الإسلامية في قلب الغرب، إذا بالهجوم على واشنطن والغرب يضع على المحك كل هذه الإنجازات بل يعرض الجماعات المسلمة في الدول الغربية لضغوط جديدة، وخاصة في ظل الإجراءات الأمنية وسياسات الهجرة الجديدة التي شرعت في تقنينها وتطبيقها الحكومات الغربية.

وإذا كانت هذه الإجراءات وهذه السياسات قد لاقت معارضة من قطاعات الرأي العام الغربي نظرًا لتهديدها جوهر الحريات المدنية والمبادئ الديموقراطية التي تقع في قلب النموذج الغربي والأمريكي بصفة خاصة، إلا أن تقنينها وتطبيقها قد وضع مسلمي الغرب أمام تحديات خطيرة. وكان على رأسها القيود والضغوط على مؤسسات الإغاثة الإنسانية العالمية ومواردها المالية. ومن ناحية أخرى كان الموقف من الحرب في أفغانستان (بين التأييد، وبين الرفض والإدانة، وبين التحفظ) والفتاوى الخاصة بموقف الجنود الأمريكيين المسلمين من المشاركة في هذه الحرب محكات للتحديات التي يواجهها انتماء واندماج المسلم الأمريكي.

ومع ذلك ـ وفي ظل الوجه الآخر للعملة ـ أي وجه تنامي اهتمام قطاعات من الشعوب الأوروبية والأمريكية بالتعرف على الإسلام وعلى عالم المسلمين، يظل أمام مسلمي الغرب تحدٍّ أساس هو تحدي تنظيم الدعوة في قلب الغرب للاستجابة لهذه الاتجاهات الجديدة الساعية للتعرف على الإسلام. فبالرغم من كثرة الأدبيات العلمية والأكاديمية الغربية عن الإسلام والمسلمين، يظل فهم قوة عقيدة المسلمين يمثل إشكالية أساسية في العقلية الغربية، الرسمية وغير الرسمية، ففي هذه المنطقة يكمن أحد أهم القيود التي تواجه فرض النموذج الحضاري الغربي كنموذج عالمي. ومن هنا أخذ الغرب ـ وعلى رأسه الولايات المتحدة ـ يعترف بما أضحى عليه البعد المعنوي الديني من قوة وتأثير. وإذا كان البعد الحضاري الثقافي قد تجدد الاهتمام به وفي قلبه عالم الإسلام والمسلمين فلن يستطيع دارسو النظام العالمي وتفاعلاته في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إهمال وزن وتأثير هذا البعد.

وسيظل السؤال المطروح لفترة ممتدة هل الصراع الحضاري، هو الذي يصف حالة الصراع العالمي في بداية القرن الواحد والعشرين؟ وكيف ستواجه الأمة تجليات هذا الصراع وعواقبه بالنسبة للبعد الحضاري الثقافي لتفاعلات الأمة على الصعيد الداخلي والبيني ومع الآخر؟

الهوامش:

١ـ انظر تقويمًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في:

ـ د. محمد السيد سليم (محرر) منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة (١٩٩٦) بالإنجليزية.

٢ـ حول نماذج من الدراسات المتصلة بهذه الصراعات والأزمات والمناقشات انظر على سبيل المثال ـ أحمد الرشيدي (محرر) أزمة المنطقة الأبعاد الإقليمية والعالمية، مركز والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩١.

ـ د. نادية محمود مصطفى: الحرب في البوسنة: (في) تقرير الأمة في عام ١٩٩٣، مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٤.

ـ د. نادية محمود مصطفى، أماني غانم: البوسنة بعد دايتون . في (أمتي في العالم).

ـ د. محمد السيد سليم: المشكلة الشيشانية: أوراق آسيوية، رقم واحد.

ـ محمد السماك: موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام الدولي الجديد، ص ٧٩ – ١٠٧

ـ د. إجلال رأفت: الأزمة الصومالية طبيعتها وأسبابها. مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٨ خريف ١٩٩٢، ص٨١ – ١١٣.

٣ـ حول أزمة لوكيربي انظر

ـ العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية، عالم الجنوب ومستقبل النظام الدولي.

ـ قضية لوكيربي (نموذج حالة) بحوث مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٦ ربيع ١٩٩٢.

ـ وحول العقوبات على العراق انظر:

ـ د. نادية مصطفى، أحمد صالح: العقوبات الدولية على العراق: (في) أمتي في العالم: مرجع سابق، ص ٢٦٧ – ٣٢٣.

ـ وحول سياسات الاحتواء المزدوج على كل من العراق وإيران انظر: د. أحمد ثابت: الترتيبات الأمنية في المنطقة: العراق وإيران: حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج (إي) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق، ص ١٤٧ – ١٨٣.

٤ـ انظر حول المتوسطية والشرق أوسطية وإعادة تجديد النظام العربي:

ـ د. نادية محمود مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد، مرجع سابق.

ـ انظر أيضًا أعمال مؤتمر معهد البحوث والدراسات العربية حول نفس المجال (إي) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الأمنية، مرجع سابق.ـ وكذلك انظر أعمال المؤتمر السنوي الأول

للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي عقد في أبريل ٩٦ تحت عنوان موقع الوطن العربي على خريطة القرن الواحد والعشرين، من تحرير أ.السيد يسين.

٥ ـ د. نفين مسعد: منظمة الدول الثماني الإسلامية في: د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق

Jessica Mathews: Power Shift, Foreign Affairs January. February 1996.

٦ ـ انظر مناقشة تفجر هذه القضية خلال هذه الحروب في:

ـ د. نادية محمود مصطفى، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، مرجع سابق

ـ د. نادية محمود مصطفى، الحرب في البوسنة، مرجع سابق

ـ د. نادية محمود مصطفى، حالة الخطاب العربي – الإسلامي حول ضربات الناتو وكوسوفا: قراءة في العلاقة بين الأبعاد الإنسانية والأبعاد الاستراتيجية، حولية أمتي في العالم (العدد الثاني، ١٤هـ – ٢٠٠٠م) مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠، ص ٥٣٣– ٥٦٩.